الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.1/35/10
3 November 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الخامسة والثلاثون
اللجنة الأولى
البندان ٤٤ و ٤٨ من جدول الأعمال

رسالة مؤرخة في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠، وموجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين لايسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل اليكم طيه مذكرة تبين آراء بلدان الشمال الخمسة بشأن مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك في ضوء أمور منها المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في جنيف في الفترة من ١١ آب/اغسطس الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠. وتؤكد المذكرة ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير من أجل تعزيز الثقة الدولية في ألا تسعى دول اضافية الى تحقيق قدرة تفجيرية نووية.

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والمذكرة بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٤٤ و ٤٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) توماس ل. توماسون
السفير، الممثل الدائم لايسلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ويل. أولريشسن
السفير، الممثل الدائم للدانمرك
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) اندروز ثونبورغ
السفير، الممثل الدائم للسويد
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) الكسا باستينن
السفير، الممثل الدائم لفنلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) اوليه الفارد
السفير، الممثل الدائم للنرويج
لدى الامم المتحدة

مذكرة بشأن مسألة عدم انتشار الاسلحة النووية

أعربت بلدان الشمال الخمسة، في مذكرة مشتركة عممت في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (الوثيقة A/C.1/34/4)، عن قلقها ازاء امكانية قيام أية دولة أو دول اضافية باستحداث وتحقيق قدرة تفجيرية نووية . وأكدت اقتناعها بأن تحقيق هذه القدرة سوف يشكل خطرا جسيما يهدد المجتمع الدولي بأسره كما سيضر بالجهود الرامية الى تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ودعت المذكرة كل الدول الى أن تبذل ما في وسعها لتعزيز الثقة والطمأنينة على الصعيد الدولي حتى لا يحدث انتشار للأسلحة النووية الى دول أخرى . وهذه الثقة والطمأنينة أمر لازم لأمن الدول وللسلم الدولي فضلا عن تعزيز التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وتود بلدان الشمال أن تؤكد من جديد التزامها بالأهداف الملحة لمنع تفشي القدرة التفجيرية النووية الى دول اضافية وكبح سباق التسلح النووى وعكس اتجاهه . بل ان امكانية قيام دول اضافية بالتماس قدرة تفجيرية نووية قد أصبحت ذات طابع أكثر الحاحا أثناء السنة الماضية .

ان المداولات التي جرت في الأمم المتحدة ، وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم الانتشار ، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، تؤكد من جديد أن سياسات عدم الانتشار لا تشكل وينبغي ألا تشكل خطرا على حق أية دولة ، تقبل فرض قيود فعّالة بشأن عدم الانتشار ، في وضع برنامجها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية غير التفجيرية ، وأن تبديد المخاوف من انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن يخدم التعاون الدولي في هذا الميدان .

وتؤكد بلدان الشمال ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تعزيز الثقة على الصعيد الدولي في ألا تسعى دول اضافية الى تحقيق قدرة تفجيرية نووية . ومن بين هذه الخطوات ما يلي :

(أ) التبكير في الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار من جانب أكبر عدد ممكن من الدول الاضافية . ويبين انضمام ١١٤ دولة الى معاهدة عدم الانتشار أهمية هذه المعاهدة بوصفها أكفأ صك متاح لمناهضة خطر انتشار الأسلحة النووية ؛

(ب) القبول الرسمي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع الأنشطة النووية ، الحالية والمقبلة ، (الضمانات كاملة النطاق) من جانب جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تضطلع بأنشطة من هذا القبيل ممن لم تقبلها رسميا بعد ؛

(ج) تدابير وطنية أو ثنائية أو دولية أخرى تهدف الى منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الثقة في هذا الشأن .

وهناك علاقة وثيقة بين عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووى . اذ أن كلا منهما جوهرى من أجل تفادى خطر حرب نووية . وسيسهم احراز تقدم في نزع السلاح النووى مساهمة هامة في عدم الانتشار . ومن ناحية أخرى ، لا يمكن قبول عدم احراز تقدم في نزع السلاح النووى كتبرير لاهمال اتخاذ تدابير لعدم الانتشار أو لمحاولة أية دولة اكتساب قدرة تفجيرية نووية . وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن انهاء سباق التسلح والشروع في اتخاذ تدابير لنزع السلاح النووى . وتلاحظ بلدان الشمال مع القلق ان ما تحقق من نتائج في هذا الشأن يقصر عن بلوغ الاماني المعلقة عليها .وسيمثل فرض حظر شامل للتجارب تدبيرا من أهم تدابير تحديد الأسلحة وتدبيرا لكفالة عدم تزايد عدد الدول الحائزة لأسلحة نووية . وتحث بلدان الشمال جميع الدول على أن توطد العزم على العمل في سبيل نزع السلاح النووى ، بما في ذلك فرض حظر شامل للتجارب ، وفي سبيل عدم انتشار الأسلحة النووية . وتؤكد بوجه خاص استصواب بدء نفاذ اتفاق سولت ٢ (الحد من الأسلحة الاستراتيجية) في وقت مبكر والتبكير في استئناف عملية سولت ، بما في ذلك بعض منظومات الأسلحة النووية في أوروبا ، واحراز تقدم فيها .

- - - - -